

4 February 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٠٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد إفياتار مانور (إسرائيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02897(A)



* 1 7 0 2 8 9 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٠٤ لمؤتمر نزع السلاح.

ووفقاً للمادة ٢٩ من النظام الداخلي للمؤتمر، شاركت خلال عدة أسابيع في مشاورات أجريت من أجل وضع برنامج عمل من شأنه أن يتيح تنفيذ البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وسمحوا لي في هذه اللحظة أن أطلعكم على نتائج المشاورات التي أجريتها وأبين سبيلاً ممكناً للمضي قدماً في عملنا هذا.

وأعزم اليوم أن أعرض عليكم الحالة الوقائية استناداً إلى المشاورات الواسعة التي أجريتها. وكما تعلمون جميعاً، فقد أجرينا مشاورات مع وفود عديدة، واتضحت، نتيجة لذلك، ثلاث وقائع. أولاً، لم يتسن، بسبب الاختلاف في الآراء بين الدول الأعضاء، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل للرئاسة لعام ٢٠١٤. وثانياً، إن لدى الدول الأعضاء رغبة قوية في تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي لعام ٢٠١٤ من أجل مواصلة العمل الذي انطلق في الجزء الأخير من عام ٢٠١٣. وثالثاً، حظيت المناقشات المنظمة بشأن إطار جدول الأنشطة، بالتزامن مع تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي، بتأييد كبير.

واستناداً إلى هذه الوقائع، نعتقد أن علينا تحديد خياراتنا للمرحلة المقبلة من أعمالنا. وقد أكدت دائماً، منذ بداية فترة رئاستنا، ضرورة أن تُنجز أعمالنا بشفافية تامة من أجل إتاحة تجسيد أكبر قدر ممكن من الآراء في عملية اتخاذ القرارات في المؤتمر. وسأواصل طوال فترة رئاستي الاضطلاع بذلك، لأنني أعتقد أن هذه العملية ستضفي الشرعية على أي قرار يتخذه المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، أرى أن روحاً بناءة طبعَت العام الماضي مع إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، وأنه لا ينبغي لنا تجاهل هذا الزخم الحاصل.

وعملت الأمانة بالأمر اقتراحاً لتجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي لعام ٢٠١٤. وأود أن أشدد على أن هذا الاقتراح صيغ استناداً إلى المبادئ التالية. فقد أردنا أن تظل الأمور بسيطة ومباشرة قدر الإمكان. وهذا الاقتراح مطابق للصيغة التي اعتمدها المؤتمر في آب/أغسطس الماضي تحت رئاسة العراق. وقد حظيت حينها بتوافق الآراء داخل القاعة، وعليه، نعتقد أنها ستحظى هذه المرة أيضاً بتوافق الآراء. والتغييرات التي أدخلت على النص هي تغييرات تقنية ملائمة لعام ٢٠١٤. ولذلك، لم ندخل عناصر جديدة أو صيغة جديدة على النص الأصلي. وبالإضافة إلى ذلك، سنكرر، من خلال تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي، الدعوة التي وجهها الأمين العام في الخطاب الذي ألقاه أمام الجلسة العامة في ٢١ كانون الثاني/يناير.

وبعد مشاوراتي مع الوفود، يمكنني أن أؤكد مجدداً إعراب الجميع عن تأييده، من حيث المبدأ، لاستمرار عمل الفريق العامل غير الرسمي. وفي حين أيد الكثيرون هذا النهج، أعرب البعض الآخر عن ضرورة مواصلة مناقشة بعض عناصر النص المقترح.

وفي هذا الصدد، أعتقد، وأنا في خدمة المؤتمر، أنه سيكون من الإنصاف أن يوضع أمامكم هذا النص وأن يفتح الباب لإجراء مناقشة بقصد المضي قدماً واعتماد ولاية جديدة لعمل الفريق العامل غير الرسمي. ولذلك أفتح الباب أمامكم لإبداء ملاحظاتكم وتعليقاتكم.

وسأنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة روز غوتيمولر، وكيلة وزير الخارجية بالنيابة لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي.

السيدة غوتيمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لأخاطب مؤتمر نزع السلاح. وأود، بادئ ذي بدء، أن أهنيئ إسرائيل

والسفير مانور وأعضاء فريقه على تولي الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤، وأن أشكرهم على ما بذلوه من جهود مخلصه لتوجيه مداولاتنا. وأود أيضاً أن أعرب عن أطيح تمنياتنا لرؤساء المؤتمر الآخرين لعام ٢٠١٤ - إيطاليا وكازاخستان وكينيا، وماليزيا واليابان. ونحن نتطلع إلى العمل معكم جميعاً في العام المقبل.

وقد تحدث الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، في الملاحظات التي وجهها إلى المؤتمر في ٢١ كانون الثاني/يناير، عن أهمية المناقشة الموضوعية في إرساء أساس المفاوضات المقبلة في المؤتمر. وتعتقد الولايات المتحدة بضرورة أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل، ولكننا نعتقد أيضاً أنه يجب علينا أن نواصل التعاون بصورة جهرية فيما بيننا - سواء فيما يتعلق بالخطوات الرامية إلى نزع السلاح والتي نحن بصدد اتخاذها وبالخطوات التي نأمل في اتخاذها بعدئذ - حيث إننا نعمل على الخروج من المأزق الذي وقعت فيه هذه الهيئة.

وكما يعلم الزملاء الحاضرون هنا جيداً، فنحن على استعداد لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي الخطوة المنطقية - والضرورية - التالية من أجل تهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية. ولقد كان محبطاً أن نرى أن الطريق لا يزال مسدوداً أمام المؤتمر بشأن هذه المسألة، ولكن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشكل شرطاً مسبقاً أساسياً لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

وإقراراً بهذه الحقيقة، تضمن الإجراءات ١٥ من خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ اتفاقاً يقضي بأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات فورية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستواصل الولايات المتحدة الحث على التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذه الهيئة، اقتناعاً منها بأن إجراء هذه المفاوضات في المؤتمر سيمكّن كل دولة من الدول الأعضاء ليس فقط من حماية أمنها القومي، بل ومن تعزيزه أيضاً.

وانطلاقاً من هذه القناعة، نتطلع إلى المشاركة الكاملة في الاجتماعات المقبلة لفريق الخبراء الحكوميين بغية توفير المزيد من الزخم للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي طال انتظارها في المؤتمر.

ورغم ما نشعر به من خيبة أمل لأن وضع برنامج عمل للمؤتمر لا يزال أمراً صعب المنال، فإننا لا نبقي مكتوفي الأيدي. وقد خفضت الولايات المتحدة مخزونها النووي بنسبة ٨٥ في المائة من أعلى المستويات التي بلغها خلال الحرب الباردة. وبموجب المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، سيتراجع عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي نشرتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من نصف قرن. وفي الآونة الأخيرة، تُوج اتفاق شراء اليورانيوم العالي التخصيب المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بالشحنة النهائية من اليورانيوم المنخفض التخصيب المحول من ٢٠ ٠٠٠ رأس من الرؤوس الحربية النووية الروسية التي تسنى تفكيكها. وهي تستخدم الآن وقوداً للمفاعلات النووية الأمريكية. وتوفر هذه الرؤوس الحربية السابقة ١٠ في المائة من إجمالي الكهرباء المولدة في الولايات المتحدة حيث تضاء عُشر المصابيح الكهربائية في الولايات المتحدة باليورانيوم المستمد من الأسلحة النووية للاتحاد السوفياتي سابقاً.

وتعكس هذه المساعي التاريخية التقدم الجاري والهام الذي نحرزه اليوم في الوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أضيف هنا

أنه لا توجد طرق مختصرة للوصول إلى هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهو بالضرورة عملية تدريجية تتطلب عملاً شاقاً تضطلع به الحكومات العاملة في مجال الالتزامات الأمنية الوطنية والدولية العليا التي تؤثر على الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتبذل الولايات المتحدة جهداً هائلاً للوفاء بالتزاماتها، ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون مع الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمسائل الاستقرار الاستراتيجي، وبغية تنفيذ المزيد من العمليات الثنائية لخفض الأسلحة النووية.

ومثلما يفعل العديد منكم، فنحن نستعد لعقد الدورة الثالثة القادمة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، حيث نتطلع إلى مناقشة الأدوار الهامة التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، في انتظار انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. ونحن نستعد أيضاً لعقد المؤتمر الخامس للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهو المؤتمر الذي نشكر زملائنا الصينيين على استضافتهم إياه هذا العام.

وتولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة لعملية مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وأود أن أشدد على أن أهمية هذه العملية لا تكمن في ما يمكن أن تسفر عنه في الأجل القريب، بل تكمن في ما تحمله من توقعات منشودة من الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل لنزع السلاح النووي في السنوات المقبلة. وتشكل هذه المؤتمرات وسيلة أساسية لإرساء الأسس للاتفاقات المقبلة التي يمكن أن تضم أطرافاً بخلاف الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

ويعلم معظم الناس أن الولايات المتحدة وروسيا ستحتاجان على الأرجح إلى اتخاذ بعض الخطوات الثنائية الأخرى قبل أن تصل ترساناتنا إلى مستوى تصبح فيه الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مستعدة للانضمام إلينا والجلوس إلى مائدة التفاوض. وسيساعد العمل الذي نضطلع به الآن في مؤتمرات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على ضمان ألا نبدأ من المربع الأول حينما يحل ذلك اليوم، و - قد أؤكد أيضاً - أن ذلك لن يكون فقط في جلسات المؤتمر في حد ذاتها بل أيضاً في العمل الهام الذي نضطلع به فيما بين الدورات.

وستتاح لشركائنا فرصة الاستفادة من الخبرات التي اكتسبناها وتبادلنا بشأن الطريقة التي يمكن بها تنفيذ أنشطة الرصد، مثل عمليات التفتيش الموقعي، من أجل فهم التكنولوجيا اللازمة للاضطلاع بأنشطة مراقبة الأسلحة وأساليب تبادل المعلومات التي تعزز الثقة في التزام شركاء المعاهدة بأي اتفاق.

ونأمل أيضاً أن تؤدي هذه العملية إلى قيام عمل تعاوني في التصدي لما سنواجهه من تحديات كبيرة في مجال التحقق ونحن نسعى إلى خفض أعداد وأنواع الأسلحة النووية التي لا تندرج ضمن الأسلحة النووية الاستراتيجية. وقد شرعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الاضطلاع ببعض هذه الأعمال فيما يتعلق بوضع إجراءات وتكنولوجيات للتحقق، وقد أحطنا شركائنا من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية علماً بالنتائج. وتحظى هذه الدول بوضع متميز يسمح لها بإجراء هذه البحوث والتطويرات، نظراً لما لديها من خبرات كدول حائزة للأسلحة النووية. وفي إطار فريق عامل معني بعملية مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ترأسه الصين، سنواصل إعداد مسرد مشترك للمصطلحات المتعلقة بالأسلحة النووية. وقد لا يكون المسرد مهماً أو مثيراً للاهتمام حتى نخلص إلى أن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف الذي يمكن التحقق منه سيتطلب اتفاقاً واضحاً بشأن التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالجوانب الحيوية التي يجب تغطيتها في المعاهدات المقبلة.

ونواصل العمل على كسب التأييد للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والدفاع عن هذا الأمر أمام مواطنينا في الولايات المتحدة وأمام المشرعين لإقناعهم بأن المعاهدة ستعمل على تعزيز أمننا الجماعي. ونلتزم بتأييد المجتمع الدولي لدى مواصلة بناء وتعهد نظام الرصد الدولي ونظام التفتيش الموقعي. وفي إطار التشديد على إمكانية التحقق من المعاهدة، سيكون الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أمراً حيوياً.

ويشكل ما تقدم عرضه بعضاً من التدابير العملية التي نحن بصدد اتخاذها للمضي قدماً صوب هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نحتفي بالتقدم الذي تحقق بفضل هذه الجهود التدريجية، ونعلم أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين علينا الاضطلاع به. ونحن لا نزال عازمين على الوفاء بالتزاماتنا وبالعامل على اتخاذ خطوات عملية ومجدية إضافية.

وتتفق الولايات المتحدة مع ما أفاد به الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، من أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال حافلاً بالوعود. وعلى هذا المؤتمر أن يتغلب على الجمود الذي يعاني منه فيما يتعلق بوضع برنامج عمل، ولتحقيق هذا الهدف، تبدي الولايات المتحدة استعدادها لتحديد الفريق العامل غير الرسمي. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء في المؤتمر أن تعزز المناقشات الموضوعية الرامية إلى إحراز تقدم في المستقبل بغية تعزيز آفاق العمل بشأن المسائل التي آن أوان التفاوض عليها، وأولها مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل، مثل الأمين العام، في أن يساعد مؤتمر نزع السلاح على بناء "عالم أكثر أمناً ومستقبل أفضل" لأننا نعتقد أيضاً أن "مهمته تتمثل في الاضطلاع بذلك".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على بياها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى شخص الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، السفير سانو.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فإنني أود أن أهنئكم على تولي منصب أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤. وأؤكد لكم دعمي وتعاوني الكاملين. وعلاوة على ذلك، فإنني أقدر الرسالة المشجعة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون إلى المؤتمر في الشهر الماضي، والتزام الأمين العام بالنيابة، السيد مايكل مولر، وفريقه بدعم المؤتمر. واليابان، بوصفها أحد الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٤، مصممة على تعزيز العمل الجماعي ضمن مجموعة الرؤساء والتعاون مع جميع الدول الأعضاء لدفع هذه الهيئة التفاوضية إلى الأمام.

ويؤسفني أن المؤتمر لم يتمكن، على الرغم من ولايته واختصاصاته، من إجراء أية مفاوضات بشأن نزع السلاح منذ إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، فهذا لا يثني عن الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتق دولة عضو في هذه الهيئة المتميزة.

وحتى لا نغفل عن اتجاهنا في ظل هذا الجمود الطويل، أعتقد أن من المجدي أن نبدأ بتحديد المرحلة التي بلغناها في المسار المفضي إلى تحقيق عالم آمن وخال من الأسلحة النووية.

وينبغي أن نقر بأنه قد تسنى حتى الآن إحراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح النووي، على الرغم من أن المخاطر النووية التي نواجهها ما فتئت تزداد تنوعاً. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، انخفض عدد الرؤوس الحربية بشكل كبير من خلال التعاون الثنائي بين الاتحاد الروسي والولايات

المتحدة في مجال نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بذلت جهود انفرادية من جانب فرنسا والمملكة المتحدة.

وتستحق هذه التخفيضات الهائلة التي نفذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية تقييماً مناسباً. ومع ذلك، فنحن غير راضين عما تحقق. ويجب علينا أن نكثف جهودنا لأن حالة عدم اليقين لا تزال مخيمة على الساحة الدولية، وقد تصبح مهمة تعزيز عملية نزع السلاح أشدّ عسراً في ظل انخفاض عدد الرؤوس الحربية. وينبغي ألا تؤدي صعوبة هذه المهمة بالدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تبطئ وتيرة الجهود التي تبذلها في مجال نزع السلاح النووي. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام قانوني بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقتضي منها التفاوض بأمانة من أجل نزع السلاح، وأود أن أرى هذه الدول وهي تمضي قدماً في طريق الوفاء بالتزامها.

وسوف يشكل العمل المتعدد الأطراف بالتأكيد وسيلة للتغلب على الصعوبات التي تعترضنا. ولم تكن المطالبة بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف قط أقوى مما هي عليه الآن، وهذا بالضبط هو ما يميز مؤتمر نزع السلاح عن غيره ويجعله فريداً من نوعه.

وإذا استعدنا ما مضى، فسنجد أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قد التزمت بتنفيذ تدابير هامة لنزع السلاح النووي في عام ١٩٩٥ مقابل تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدد.

ومن بين التدابير المتخذة، يمكننا ذكر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من التطور الذي شهده الأمن العالمي، فإن هذه المبادئ والأهداف لا تزال صالحة اليوم ولا بد من تكريسها وتحقيقها دون تأخير.

وعقب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تعتقد اليابان أن التدبير المنطقي التالي ينبغي أن يتمثل في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى الرغم من أن لكل مسألة من المسائل الأساسية دورها وقيمتها، تفضل اليابان برنامج عمل يتيح الشروع فوراً في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونعرب لكم، سيادة الرئيس، بصفتنا أول رئيس للمؤتمر لعام ٢٠١٤، عن بالغ تقديرنا للجهود التي بذلتوها من أجل صياغة توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. ومع الأسف، فقد اعترضت الصعوبات سبيلكم في هذا المنعطف. ونحن نؤيد فكرتكم الداعية إلى إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج عمل لمواصلة السعي نحو إبرام اتفاق بطريقة مفتوحة وشفافة.

وأود أن أشيد بالعمل الذي أنجز حتى الآن على يد الرئيسة السابقة، السفيرة أوبراين؛ والرئيس المشارك للفريق العامل، السفير غاليغوس؛ ونائب الرئيس المشارك، السفير وولكوت. ونحن نوافق، في الوقت نفسه، على ضرورة أن يجري مؤتمر نزع السلاح مناقشة منظمة وموضوعية ليس فقط من أجل الحفاظ على الزخم بل أيضاً من أجل الحفاظ على خبرتنا لإجراء مفاوضات محتملة مستقبلاً.

وقد صُدم العالم في العام الماضي بالعدد الكبير من الأصوات التي شددت على الجانب الإنساني للأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، أعرب العديد من رؤساء الدول والوزراء عن تصميم في هذا الشأن في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي. وترسل إلينا أصوات التنبيه هذه إشارة تدل على أن المؤتمر لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي. وقد يشكل قبول ما يسمى بـ "النهج المزدوج المسار" الحد الأدنى المعقول بالنسبة إلينا.

وبالتزامن مع الجهود المبذولة في إطار المؤتمر، فإن اليابان مستعدة للمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والذي سيبدأ أعماله في جنيف في الشهر القادم. وأنا على ثقة بأن فريق الخبراء الحكوميين سيعمق النظر في العمل المتعلق بهذه المعاهدة وسيمضي به قدماً من أجل التفاوض في المستقبل. ويمكن أن نعتبر أن التفاعل مع فريق الخبراء الحكوميين يشكل إثراءً لعملنا في المؤتمر.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أعرض البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الياباني، السيد فوميو كيشيدا، الشهر الماضي في ناغازاكي. وقد أعرب، بوصفه وزير خارجية بلد له تاريخ متميز مع الأسلحة النووية ورجل سياسة من هيروشيما، عن التزامه الراسخ بتحقيق نفس الهدف المعروض أمامنا. واقترح "الخفض في ثلاثة مجالات" فيما يخص نزع السلاح النووي و"المنع في ثلاثة مجالات" فيما يخص عدم انتشار الأسلحة النووية. وإنني أغتنم هذه المناسبة لأدعو جميع الزملاء إلى تكريس بعض الوقت للاطلاع على بيانه الذي يوزع اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا، السفير غيتاهون.

السيد غيتاهون (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود في مستهل بياني أن أهنيكم على تولي الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤. وأود أيضاً أن أشكركم على إجراء مشاورات وعلى عزمكم على العمل على وضع برنامج عمل. وأؤكد الدعم الكامل للوفد الإثيوبي لكم وللرؤساء المتعاقبين لمؤتمر نزع السلاح.

ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على الخطاب الذي ألقاه في افتتاح دورة المؤتمر لعام ٢٠١٤ وعلى تشجيع المؤتمر، بوصفه الهيئة الدائمة الوحيدة المعنية بنزع السلاح، على اتخاذ بعض التدابير الملموسة في دورته لعام ٢٠١٤. وقد شكل حضوره دليلاً على التزامه الشخصي، وكذلك على أهمية مسألة نزع السلاح على جدول الأعمال الدولي.

وأود أيضاً أن أرحب بتعيين السيد مايكل مولر أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة وممثلاً شخصياً للأمين العام، وأتمنى له النجاح في مساعيه. وأشيد أيضاً بسلفه، السيد توكايف، لما بذله من جهود من أجل المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في عام ٢٠١٣، فمن المؤسف أن سنة أخرى قد مرت دون أن يتوصل المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وشملت هذه الجهود إجراء مناقشات موضوعية بشأن بنود جدول الأعمال وإنشاء فريق عامل غير رسمي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ تنفيذاً تدريجياً على مدى زمني. ونحن نثني على الرؤساء السابقين للمؤتمر والرئيسين المشاركين للفريق العامل غير الرسمي على الجهود التي بذلوها دون كلل لإنهاء حالة الجمود الذي طال أمده في أعمال المؤتمر.

ومما يشجع إثيوبيا استمرار الجمعية العامة في تقديم الدعم القوي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح في إطار المجتمع الدولي، والهيئة

التي تضطلع بالدور الرئيسي في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن القضايا ذات الأولوية في مجال نزع السلاح النووي. ويجب أن نشدد على ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز المؤتمر وتنشيطه والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف الأعمال الموضوعية، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

وأتاح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٥٦/٦٧ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" فرصة طيبة لجمع الدول الأعضاء، فضلاً عن أعضاء المجتمع المدني والمنظمات الدولية من أجل تبادل الآراء والأفكار التي يمكن أن تسهم في كسر الجمود السائد في المؤتمر. وقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٥٠/٦٨، المؤتمر إلى أن يواصل تكثيف مشاوراته وبحث إمكانيات الخروج من حالة الجمود التي يواجهها عن طريق اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٤.

واستضافت أيضاً الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، وهو ما يدل على أهمية نزع السلاح النووي في استتباب السلم والأمن الدوليين.

ونعرب عن تقديرنا أيضاً للاستعدادات الجارية لعقد اجتماع عالمي آخر في المكسيك لمواصلة النقاش بشأن الآثار الكارثية للأسلحة النووية على مجالات منها الصحة العامة والبيئة والأمن الغذائي.

وتؤكد إثيوبيا من جديد موقفها القوي الذي ترى فيه أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وأن مسألة نزع السلاح النووي لا تزال تنصدر قائمة أولوياتها. وتؤيد إثيوبيا، بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز، قرارات الجمعية العامة بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية استناداً إلى إطار زمني محدد متفق عليه لبلوغ الهدف المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية عن طريق برنامج تفاوضي ومرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها وتفضي إلى إلزاتها على نحو شامل وخالٍ من التمييز وقابل للتحقق منه.

وتؤكد إثيوبيا أيضاً من جديد تأييدها القوي لعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، ووضع صكٍّ ملزم قانوناً يجري التفاوض عليه في إطار متعدد الأطراف من أجل ضمان امتناع الدول غير الحائزة على أسلحة نووية عن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وبشأن الضرورة الملحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأهمية هذا الإجراء، وبشأن الشفافية في مسألة التسلح.

وفي الختام، نرى أن بإمكان المشاورات البناءة العديدة التي جرت في كل من المؤتمر والأفرقة العاملة غير الرسمية في عام ٢٠١٣، والاعتماد الفوري لمشروع المقرر الذي تفضلتم بتقديمه هذا الصباح لإعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي، أن تشكل أساس دورة عام ٢٠١٤ من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير سلوفاكيا، السفير روسوشا.

السيد روسوشا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤ وفي ظل رئاستكم، فسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة المؤتمر، وبالإعراب لكم جميعاً عن تمنياتي لكم بالنجاح في مساعيكم في توجيه هذه الهيئة. وأعرب لكم عن إشادة وفد بلدي بقيادتكم للمؤتمر. وأؤكد دعم سلوفاكيا لكم خلال فترة رئاستكم.

ويبدأ وفد بلدي مشاركته في المؤتمر هذا العام، مثلما يفعل في كل عام، والأمل يحده بأن تتمكن من التوصل إلى حلول وسط تتيح للمؤتمر استئناف عمله الموضوعي والوفاء بولايته وبالدور الذي أنشئ من أجله. وقد زادت الجهود التي بذلتموها لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء إيماناً وثقة بالقدرة على استكشاف جميع السبل الممكنة. وأود أن أشيد بجميع الجهود التي بذلتموها كي تبدأ أعمال المؤتمر بداية موفقة.

وقد ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة، قبل أسبوعين، بأن نزع السلاح وعدم الانتشار يندرجان ضمن قائمة الأولويات في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونحن نعتقد بأن معالجة هذه المسألة ذات الأولوية تتطلب وجود آلية وظيفية فعالة - بل يجب أن يكون مدعوماً بهذه الآلية التي يمكن أن تتاح من أجل إحراز المزيد من التقدم في ظل مراعاة هذه الأولوية. ويشكل ركود مجهودات تعزيز معايير نزع السلاح النووي وعدم المضي بها قدماً خطراً على البيئة الأمنية العالمية، ولا سيما على مشهد نزع السلاح. وقد تؤدي الآلية غير القادرة على تأمين هذه البيئة وتعزيزها إلى حدوث تغيرات في المشهد. ويجب على المؤتمر، في هذا السياق، أن يؤكد مجدداً أهميته وأن يواصل الاضطلاع بدوره كمحفل تفاوضي وحيد متعدد الأطراف لنزع السلاح.

وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن أسفه لأن المؤتمر لا يزال غير قادر على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله حتى يتمكن من الشروع في المفاوضات والمضي قدماً في معالجة المسائل الملحة المدرجة على جدول أعمالنا.

وأنشأ المؤتمر في العام الماضي فريقاً عاملاً غير رسمي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ تنفيذاً تدريجياً على مدى زمني. ويشيد وفد بلدي بالمناقشة الأولية التي جرت خلال الاجتماعات التي عقدها الفريق في العام الماضي. وحيث إن القرار المتعلق بإنشاء هذا الفريق قد اتخذ في نهاية دورة العام الماضي، لم يكن أماننا ما يكفي من الوقت لاستكشاف جميع الإمكانيات والسبل التي تتيح للمؤتمر اعتماد برنامج عمله والشروع في العمل الموضوعي. وفي ضوء ذلك، تؤيد سلوفاكيا استئناف أعمال الفريق في دورة عام ٢٠١٤ بهدف التوصل إلى نتيجة في إطار زمني محدود، على الرغم من أن وفد بلدي كان يفضل اتخاذ إجراء بشأن برنامج العمل. ونحن نعتقد بضرورة أن يؤدي برنامج العمل إلى إجراء مفاوضات بشأن مسائل متفق عليها.

وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من النظر إلى إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي على أنها مسار واحد، نعتقد أنه قد يكون من المفيد والمثير للاهتمام وضع جدول زمني للأنشطة لمناقشة المسائل المدرجة على جدول أعمالنا مناقشة منظمة. ونحن نعلم أن هناك الكثير من التشكيك في جدوى تكرار ممارسة حاولنا تكرسها مرات عدة في ظل غياب برنامج العمل. ونحن نوافق على أن الجدول الزمني للأنشطة لا يمكن أن يحل محل مفاوضات حقيقية، ولكن قد يكون من المفيد إجراء المحاولة مرة أخرى إذا كان ذلك قد يساعد على فهم المسائل فهماً أفضل وعلى تحسين طرق تحديدها وتناولها.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الممكن أن تضطلع المجموعة غير الرسمية للرؤساء الستة لهذه الدورة بدور نشط. ونرحب بالمبادرة المشتركة التي اتخذها رؤساء الدورة واقتروا فيها جدولاً زمنياً موضوعياً للأنشطة كدليل على هذه الإمكانية. ويمكن أن يفتح تعزيز التعاون بين رؤساء الدورات آفاقاً طويلة الأمد تُتابع بعد انقضاء فترة رئاسة معينة. ونعتقد أن هذا النهج قد يُحدث دينامية جديدة داخل المؤتمر في المستقبل.

وإن إلزام أنفسنا بنهج واحد، مهما يكن المعيار الذي قد يقدمه عالياً، قد لا يمكننا من الماضي قدماً إذا لم يتح لنا أية مرونة. ونحن بحاجة إلى ذهن منفتح ونهج يشدد على الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي له أيضاً أن يكفل إحراز تقدم في وضع إطار مناسب للصكوك ذات الصلة من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن وفد بلدي لا يزال يؤيد الشروع الفوري في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي الواقع، فنحن نعتبر هذه المعاهدة صكاً لا غنى عنه والخطوة المنطقية التالية، وهي تشكل جزءاً من هيكل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نعتقد بأن هذه المعاهدة ستجد المكان المناسب لها في إطار شامل من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً.

ويظل وفدي مستعداً للعمل مع جميع الشركاء بغية إخراج المؤتمر من الطريق المسدود الذي وصل إليه والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سلوفاكيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد، السيد ليندل.

السيد ليندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالثناء عليكم وعلى فريقكم لما تضطلعون به من عمل ممتاز وأن أتمنى لكم ولوفود جميع رؤساء هذه الدورة كل النجاح وهم يوجهون أعمالنا. ونود أيضاً أن نشكركم على المعلومات المحدثة المقدمة عن المشاورات التي أجريتموها بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وعلى تقييمكم لهذه المشاورات، فضلاً عن مشروع المقرر المتعلق بإعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي.

وتؤيد السويد تمام التأييد ما جاء في البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في ٢١ كانون الثاني/يناير، وسأحرص على الإيجاز في التعليقات التي أقدمها اليوم.

ومثلما لاحظت وفود عدة، تحقق شيء من النجاح في مجالنا هذا بمعناه الواسع في عام ٢٠١٣، وقد تكون معاهدة تجارة الأسلحة أبرز ما أمكن تحقيقه. وشهد المجتمع الدولي تطورات مشجعة أخرى، لا سيما تلك التي ظهرت في شكل خطة عمل جنيف المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي لإيران.

وفي إطار مؤتمرنا، يمكن اعتبار إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، في نهاية دورة العام الماضي تقريباً، بصيصاً من الأمل وأساساً ينبغي الاستناد إليه. وعلى نحو ما أفاد به الاتحاد الأوروبي في بيانه، أثبت الفريق العامل غير الرسمي استعداد الدول الأعضاء لاستكشاف سبل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل وكسر الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح. ومثلما رأينا، بدأ الفريق العامل غير الرسمي بداية طيبة، ولكن الوقت متاح كان محدوداً للغاية. ولذلك، تؤيد السويد إعادة إنشاء هذا الفريق في وقت مبكر.

ومثلما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه الأخير في هذه القاعة، فقد يكون إجراء مناقشات منظمة بشأن المسائل الموضوعية المدرجة على جدول الأعمال مفيداً أيضاً. ومن المحتمل أن يبذل جميع الرؤساء الستة لعام ٢٠١٤ جهوداً مشتركة في هذا الصدد لإضفاء المزيد من الاستمرارية على الجهود المبذولة.

ونود أيضاً أن نغتني هذه الفرصة لتسليط الضوء بإيجاز على عنصر آخر من العناصر الواردة في بيان الاتحاد الأوروبي والممثل في استمرار منح الأولوية للشروع مبكراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مع البقاء على أهبة الاستعداد للشروع في تناول المسائل الأخرى المدرجة على جدول الأعمال. ونحن نتطلع إلى أن يبدأ فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عمله في وقت لاحق من هذا العام، على أمل أن يعطي ذلك مزيداً من الزخم للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير السويد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، السفير ماتي.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي الرئيس المقبل لهذه الدورة، اسمحوا لي أولاً، سيادة الرئيس، على أن أشكركم على التزامكم القوي وعلى الجهود التي بذلتموها لاستكشاف إمكانيات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، ولكن أيضاً على سعيكم إلى إيجاد سبل ممكنة أخرى لتمكين مؤتمر نزع السلاح من التغلب على الصعوبات الحالية.

ونحن نرى أن اعتماد برنامج عمل ذي ولاية تفاوضية لا يزال يشكل أفضل طريقة لإحياء المؤتمر بعد فترة طويلة للغاية من الجمود، ومن ثم استعادة أهمية ومصدقية هذا المحفل بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وقد أعربت بالفعل في الجلسة الافتتاحية عن تطلعات بلدي فيما يتعلق بنشاط المؤتمر خلال دورة عام ٢٠١٤. ويمكن سبب وجود هذا المحفل في التفاوض، وينبغي عدم ادخار أي جهد لتلمس سبيل يفضي إلى استئناف مفاوضات نزع السلاح، مثلما قال الأمين العام للأمم المتحدة في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر.

ومع ذلك، ندرك أن هذه المهمة ليست يسييرة. ونحن بحاجة إلى أن نكون واقعيين، ونرى أن من المناسب والضروري البحث عن جميع الحلول البناءة الممكنة التي يمكن أن تتيح للمؤتمر أن يحرز، بطريقة عملية، تقدماً في تناول جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال، مع مواصلة السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. ووفقاً لهذا الإطار، فنحن نرى في إنشاء الفريق العامل غير الرسمي في العام الماضي جهداً مبدعاً وخطوة مشجعة تجسد رغبة الدول الأعضاء في تجاوز المأزق الحالي.

وفي هذا السياق، نوافق تماماً، سيادة الرئيس، على اقتراحكم الداعي إلى إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي في أقرب وقت ممكن، استناداً إلى القرار المعتمد في آب/أغسطس الماضي. ومع الأسف، صدر هذا القرار في وقت متأخر للغاية من العام الماضي، ولم يكن لدى الفريق العامل غير الرسمي الوقت الكافي لإكمال عمله. ونحن نأمل في أن يتيح له هذا القرار الوفاء بولايته بصورة كاملة.

وبالتزامن مع ذلك، نحن مقتنعون بأن المناقشات المنظمة للمواضيع المدرجة على جدول الأعمال يمكن أن تسهم في إرساء الأساس للمفاوضات المقبلة. ونتطلع إلى وضع جدول زمني

للأنشطة بروح من الشفافية وبالتشاور الوثيق مع جميع المجموعات الإقليمية وبالمشاركة النشطة لجميع أعضاء المؤتمر.

ولا تزال الروح البناء والمرونة التي أبدتها الدول الأعضاء في العام الماضي مطلوبة لبدء أعمال دورة مثمرة في عام ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية لتتحدث باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة.

السيدة سيكوينسوف (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يشرفني أن أتحدث إليكم باسم مجموعة الدول المراقبة غير الرسمية لدى مؤتمر نزع السلاح. وتود الدول المراقبة أن تهنئكم على تولي رئاسة المؤتمر وأن تؤكد دعمنا الكامل لكم. وعلى وجه التحديد، نحن نقدر الترتيبات التي اتخذت أثناء الجلسة العامة الأولى للمؤتمر، والتي مكنتنا من الحضور للاستماع إلى الكلمة الرسمية التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون.

ونحن نتفق مع التحليل الذي ذهب فيه الأمين العام إلى أن الوضع القائم في المؤتمر مخيب للآمال. ومجدونا، في الوقت نفسه، الأمل في أن يُستأنف العمل الموضوعي.

وفي هذا الصدد، يبدو النهج المزدوج المسار الذي اقترحتموه تقديمياً للغاية. ولذلك نؤيد تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل واعتماد جدول زمني للأنشطة. وقد أظهرت المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة دعماً متواصلاً لأهداف المؤتمر وهي ترغب في المساهمة في إعادة المؤتمر إلى مكانه الطبيعي، أي إلى محور المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

ويرحب أعضاء المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة بهذه الفرصة لتقدم آرائهم مع التركيز على موضع اهتمامهم الأساسي، وهو توسيع عضوية المؤتمر. وبالنظر إلى الدعم الذي لا يزال نلقاه منكم، سيادة الرئيس، ومن رؤساء المؤتمر السابقين، ومن العديد من أعضاء المؤتمر، وكذلك من المجموعات الإقليمية والمنظمات الأخرى، نعتقد أن مسألة توسيع العضوية ليست مهمة للمؤتمر فحسب، ولكن للمجتمع الدولي برمته. وقد يساعد توسيع العضوية المؤتمر على استعادة مصداقيته، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تبيد أية شكوك تتعلق بوجود المؤتمر نفسه أو بأهميته.

وتتألف القوة الدافعة التي تكمن خلف اهتمامنا منذ أمد بعيد بتوسيع عضوية المؤتمر من عدة عناصر. ونعتقد أن بإمكان المؤتمر أن يؤدي دوراً حيوياً في نزع السلاح على الصعيد العالمي. وينبغي أن تتناول هذا الهدف العالمي هيئة ذات تمثيل عالمي تعكس التطورات التي تشهدها البيئة الأمنية العالمية. والحال ليس كذلك في الوقت الراهن. ولم يُتخذ طوال السنوات الـ ١٤ الماضية أي إجراء بشأن مسألة توسيع العضوية، على الرغم من أن المادة ٢ من النظام الداخلي تنص على "استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة".

وعلاوة على ذلك، نعتبر نزع السلاح أحد السبل الرئيسية لتحقيق بيئة دولية آمنة ومستقرة. ومن مصلحة جميع الحاضرين هنا اليوم تكريس هذا الإطار الدولي، ونريد أن نتحمل المسؤولية المشتركة مع الأعضاء الحاليين في المؤتمر لتحقيق هدف نزع السلاح.

وبغية الشروع في اتخاذ خطوات عملية مع التشديد على توسيع عضوية المؤتمر، نقترح ما يلي: نحث المؤتمر أولاً على تعيين منسق خاص أو منسق أو حتى "صديق للرئيس" يعمل تحت مسؤولية الرئيس. ونقترح ثانياً اتخاذ الخطوات اللازمة للشروع في مناقشة منظمة بشأن موضوع توسيع العضوية، ونقترح ثالثاً تحديد السبل الممكنة لتوسيع العضوية. ولذلك، نقترح إدراج موضوع توسيع العضوية في الجدول الزمني للأنشطة.

وعلى الرغم من إدراكنا تمام الإدراك للعقبات التي تعترض طريقنا، فإننا نبدي إرادة سياسية والتزاماً قويين بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. ونحن على استعداد للإسهام في الشروع مجدداً في بذل الجهود المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في إطار مؤتمر نزع السلاح، وهي الجهود التي تأخر القيام بها كثيراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الجمهورية التشيكية على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة كندا، السيدة أندرسون.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لقد ذكرنا قبل أسبوعين أنه ينبغي النظر في تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي إذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

ونشكركم على ما بذلتموه من جهود مخلص للتشاور مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح من أجل إيجاد وسيلة تعيد هذه الهيئة إلى الاضطلاع بعملها الموضوعي. ولئن كنا نأسف لاضطراركم إلى تأكيد عدم إمكانية الاتفاق على برنامج عمل، فإننا نرحب بالجهود التي بذلتموها لتجديد الفريق العامل غير الرسمي بصورة سريعة.

وقد شجعنا الأمين العام للأمم المتحدة، قبل أسبوعين، على المضي قدماً بمهمة الحصان الأزرق، ولكن التقدم نحو الأمام لا يكون كافياً لوحده. فلا بد من معرفة الوجهة المقصودة حتى يتسنى الفوز في السباق. ويجب البحث عن خيارات بارعة عوض الاستناد بشكل مفرط إلى توقعات غير واقعية، كما يجب ألا يغيب التركيز على خط النهاية لحظة عن البال. ولذلك، نأمل في أن تغتنم جميع الوفود، في حال تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي، الفرصة لاستخدام هذا الفريق كوسيلة مبتكرة للاضطلاع بالمسؤولية حتى يعود المؤتمر إلى العمل. وحتى يتسنى إحراز تقدم، يجب على جميع المشاركين في الفريق العامل غير الرسمي التعاطي مع عمله بروح من التعاون والرغبة في العمل الجماعي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في العودة بالمؤتمر إلى الدور المنوط به كهيئة تفاوضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كندا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند، السيد فيبول.

السيد فيبول (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد الوفد الهندي الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد دعم الوفد الهندي الكامل لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وتأمل في الشروع مبكراً في العمل الموضوعي في المؤتمر بما يتماشى مع طبيعته كمحفل تفاوضي.

ونقدر الجهود التي بذلتها في إجراء مشاورات بشأن وضع برنامج عمل لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٤. وتبدي الهند، دون المساس بدعمها المبدئي لنزع السلاح النووي، استعدادها لبدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر في إطار برنامج عمل متوازن وشامل يعتمد بتوافق الآراء.

ولقد استمعنا باهتمام إلى الملاحظات التي أدليت بها اليوم وأبدت فيها رغبتكم في المضي قدماً في تيسير إمكانية اعتماد قرار المؤتمر بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي.

وقد لاحظنا أيضاً الورقة غير الرسمية التي تتضمن مشروع مقرر عممته الأمانة بالأمس. ونود، في هذا الصدد، أن نذكر بأن الهند قد انضمت على مضض إلى توافق الآراء بشأن قرار إنشاء الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٣. وقد أعلننا بوضوح عن تحفظاتنا في هذا السياق في الجلسة العامة التي عقدها المؤتمر في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، وكذلك في وقت اعتماد هذا القرار في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣. ونود أن نؤكد من جديد أن من غير المجدي أن يتحول الفريق العامل غير الرسمي إلى منبر لإعادة فتح موضوع الاتفاقات التوافقية التي طال أمدها ولمناقشات إجرائية لا نهاية لها، وهو ما يزيد من ابتعادنا عن احتمال إجراء مفاوضات مبكرة في هذا المؤتمر.

وعلاوة على ذلك، وحسب فهمنا، فإن الفريق العامل غير الرسمي لا يمكنه أن ينتقص شيئاً من مسؤولية رئيس مؤتمر نزع السلاح، وفقاً للنظام الداخلي، عن وضع برنامج عمل المؤتمر وعرضه على المؤتمر للنظر فيه واعتماده. وعليه، فلا يمكن لأي قرار بشأن الفريق العامل غير الرسمي أن ينكر أو يضعف قيمة مسؤولية رئيس المؤتمر، ولا يمكنه أن ينكر أو يضعف بأي شكل من الأشكال قيمة النظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء.

وفيما يتعلق بمسألة تجديد القرار المتعلق بالفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٤، نعتقد أن من الضروري تعديل مشروع المقرر الذي عممته الأمانة في ورقتها غير الرسمية وفقاً للظروف التي شهدتها عام ٢٠١٤.

وقد اعتمد هذا القرار في آب/أغسطس من العام الماضي، أي في نهاية دورة المؤتمر تقريباً. ولهذا السبب، فقد أتاح إمكانية إجراء مشاورات غير رسمية في الفترة الفاصلة بين دورتي المؤتمر لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بعد موافقة رئيس المؤتمر المنتهية ولايته والرئيس المقبل. ونعتقد أن هذه الأحكام غير مطلوبة هذا العام بالنظر إلى السعي الجاري لإنشاء الفريق العامل غير الرسمي مع انطلاق دورة المؤتمر. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من الضروري وضع هذا القرار في سياق مناسب بإدراج إشارة إلى جدول أعمال المؤتمر (CD/1965) الذي اعتمد في وقت سابق في ظل رئاستكم، فضلاً عن إدراج إشارة إلى أهمية اعتماد المؤتمر في وقت مبكر من دورته لعام ٢٠١٤ لبرنامج عمل متوازن وشامل، وهو ما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٦٤/٦٨ المتعلق بتقرير المؤتمر.

سيادة الرئيس، بما أن الهند ليست مستعدة لقبول المشروع بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية التي عممته الأمانة يوم أمس الموافق ٣ شباط/فبراير، فإن من دواعي سرورنا أن نشارك في أية مناقشات قد ترغبون في تنظيمها لإتاحة إدخال تغييرات على المشروع حتى يكون محل توافق في الآراء.

وأخيراً ومثلما أبلغناكم أثناء المشاورات، فقد يستفيد مؤتمر نزع السلاح من إجراء مناقشة منظمة بشأن التوصيات التي قدمتها الجمعية العامة إلى المؤتمر، على النحو الوارد في الوثيقة CD/1964 التي عممت في الأسبوع الأول من دورة المؤتمر لهذا العام.

سيادة الرئيس، إن البيان الذي أدلينا به اليوم يستند إلى النقاط المحددة التي ذكرتموها في ملاحظاتكم الافتتاحية، ونحن نتطلع إلى الإدلاء ببياننا العام في وقت مناسب في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير بيونتينو.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لقد سبق لنا عرض آرائنا بصورة أوسع في الدورة الأولى في ظل رئاستكم في ٢١ كانون الثاني/يناير، ولذلك يمكنني أن أتكلم بإيجاز وأن أركز على المسائل التي أترتموها أمامنا هنا. ونلاحظ بأسف عميق أن مساعيكم المتعلقة بالتفاوض بشأن برنامج عمل لم تكمل بالنجاح. ونحن نعرف الظروف التي صاحبت إعداد تقريركم، ولكننا نقدر أعظم التقدير ما بذلتموه من جهود. ومع ذلك، أود أنؤكد مجدداً أن عام ٢٠١٤ سيكون مرة أخرى عاماً حاسماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح. وإن العالم من حولنا أخذ في التغير، وستكون أهمية المؤتمر موضع رهان مرة أخرى، ولذلك، أعتقد أنه لا ينبغي لنا أن نظهر ككسالى. وعلى المؤتمر أن يمضي قدماً في طريقه. ولهذا السبب، ندعو إلى أن نبدأ عملنا في الفريق العامل غير الرسمي لاستكشاف جميع إمكانيات التوصل إلى اعتماد برنامج عمل في أقرب وقت ممكن. ولهذا ينبغي تحديد ولاية الفريق العامل في أقرب وقت ممكن أيضاً. ونحن، من جانبنا، لا نرى غضاضة في قبول الاقتراح الذي طرحته علينا؛ وسنكون منفتحين على إدخال المزيد من التغييرات الطفيفة، ولكنني أرى ضرورة التمسك بجوهر قراركم. ونعتقد أن الفريق العامل غير الرسمي يشكل في الوقت الحاضر أهم نهج واعد للتغلب على عجزنا عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

وثانياً، ندعو، عقب الجولة الأولى من المناقشات التي أجراها الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٣، إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق على جدول زمني موضوعي للأنشطة لعام ٢٠١٤. ونعتقد أن النهج الذي وضعه الفريق العامل غير الرسمي في العام الماضي يتيح أساساً صالحاً في هذا الشأن، ونود أن نوجه جزيل الشكر إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل غير الرسمي على هذا الإنجاز.

وينبغي أن يتيح الجدول الزمني الموضوعي للأنشطة، بطريقة متوازنة، المجال والوقت اللازمين لإجراء مناقشة موضوعية لجميع المسائل الأساسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. ولا يمكن أن يحل ذلك محل المفاوضات الضرورية التي تهيئ الأرضية اللازمة.

وأود أن أقدم ملاحظة بسيطة تدل على الطابع الملح على ما أقوله الآن. وأعتقد أننا نعمل دون متسع من الوقت. وأعتقد أنه ينبغي لنا المضي قدماً، ومن ثم، نأمل كثيراً، سيادة الرئيس، في أن نتمكن، في ظل توجيهاتكم الصائبة ورئاستكم، من تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل كينيا. فلكم الكلمة سعادة السفير أندانج.

السيد أندانج (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالحديث في هذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح، فإنني أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتك على تولي رئاسة المؤتمر. وهي مهمة مشرفة حقاً؛ ومع ذلك، أود أن أشيد بكم وأشيد،

على وجه التحديد، بالأسلوب المنفتح والشفاف للغاية الذي أدركتم به مشاوراتكم مع أعضاء المؤتمر وجميع الأطراف المعنية الأخرى.

ويتميز النهج الذي اتبعتموه لضمان وجود تنسيق بين رؤساء الدورة الستة وممثليهم الدائمين بطابعه الابتكاري. وعلى الرغم من أنكم قد خلصتم، وفقاً لما صرحتم به بعد الانتهاء من مشاوراتكم، إلى استنتاج مفاده أن من غير الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، فإنني مقتنع بأننا لم نخسر كل شيء. ويعتقد وفد بلدي أن مسعانا إلى وضع برنامج عمل لا يقع على عاتق أية رئاسة محددة. فهو يمثل جهداً جماعياً يساهم فيه كل واحد منا. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعاوننا الوثيق.

سيدي الرئيس، إن وفد بلدي مقتنع بأن اقتراحكم الوارد في مشروع المقرر المتعلق بإعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي والمعروض علينا لا يزال يحمل في طياته بشائر الأمل. ونحن نؤيد تماماً اقتراحكم هذا ونحث أعضاء المؤتمر على تجديد مهمة الفريق العامل غير الرسمي. ويحدونا الأمل في أن يتاح للفريق العامل غير الرسمي هذه المرة متسع من الوقت لإنجاز ولايته.

وفي الأخير، أود، سيادة الرئيس، أنؤكد مجدداً التزام كينيا بمواصلة العمل معكم ومع أعضاء المؤتمر بصورة أوسع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كينيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، السفير فان دير كفاست.

السيد فان دير كفاست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيادة الرئيس، على توزيع مشروع المقرر المتعلق بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي وعلى جميع الأعمال التي أنجزت حتى الآن.

ومثلما ذكرنا في الجلسة العامة الأولى التي عقدت تحت رئاستكم، فنحن نؤيد تأييداً تاماً استمرار عمل الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٤. وقد اجتمع الفريق العامل غير الرسمي عدة مرات منذ عام ٢٠١٣، ومن المطلوب منا منحه المزيد من الوقت واستكشاف ما يمكنه أن يساعدنا على تحقيقه. ونعتقد أنه يجدر بنا السعي بجدية إلى الاتفاق على برنامج عمل عن طريق التفاوض على أحد برامج العمل هذه. ونقدر تقديراً عالياً ما أبداه كل من السفير غاليغوس تشيريبوغا والسفير وولكوت من استعداد لمواصلة ترؤس الفريق العامل غير الرسمي. ونرى أن المشروع الذي عممتموه يشكل أساساً جيداً يمكننا الاستناد إليه لاتخاذ قرار بشأن استمرار أعمال الفريق العامل غير الرسمي.

وفي غضون ذلك، نود أن نشجع رؤساء هذه الدورة على مواصلة العمل سوياً من أجل وضع جدول زمني للأنشطة. ونعتقد أن كلاً من الفريق العامل غير الرسمي والجدول الزمني للأنشطة قد يوفران لمؤتمر نزع السلاح الأدوات اللازمة لبحث ما إذا كان بالإمكان إحراز تقدم بشأن أية مسألة من المسائل الأساسية.

وأود أن أكرر ما جاء على لسان زميلي الياباني. ولم تكن الدعوة إلى مواصلة نزع السلاح النووي على أساس متعدد الأطراف في أي وقت مضى أقوى مما هي عليه الآن، ويفتخر العديد من الزملاء في هذه الهيئة بتمثيل بلدانهم في الهيئة الوحيدة التي تتفاوض بشأن نزع السلاح النووي. ولا بد لي من القول إن من المثير للسخرية أن نهنئ بعضنا البعض في هذه القاعة الجميلة على أننا نعمل في الهيئة الوحيدة التي تناقش نزع السلاح النووي، ولكن هذه

الهيئة الوحيدة التي تضطلع بذلك لا تحرز أي تقدم. ويجرز هذا التقدم خارج قاعة المؤتمر. وأعتقد أن ذلك يدفعنا إلى التفكير في هذا الأمر.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي خاطب هذه الهيئة في الأسبوع الماضي. ونحن نعتقد أن هذا الأمر مفيد. ونشكر أيضاً السيدة روز غوتيمولر، وكيلة وزير الخارجية بالنيابة المكلفة بشؤون تحديد الأسلحة، على مخاطبة المؤتمر هذا الصباح. ونأمل أن يحذو حذوها ممثلون آخرون رفيعو المستوى من دول أخرى حائزة للأسلحة النووية ومن جميع الدول الأعضاء الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أعذر لكم، سيادة الرئيس، على تأخر ردي، ولكنني كنت على وشك الانتهاء من تناول البيانات التي سمعناها للتو بشأن الاقتراح المحدد الداعي إلى النظر في تمديد ولاية الفريق العامل.

وأولاً وقبل كل شيء، نعرب عن أسفنا لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، ونحن مطالبون، مثلما أنتم مطالبون، سيادة الرئيس، باستخدام وسائل أخرى من قبيل تلك التي جرى اقتراحها.

والمؤتمر على علم تام بالتحفظات التي أبدتها المكسيك بشأن إنشاء فريق عامل مثل الفريق المقترح، وسنورد هذ التحفظات نفسها لثدوّن في المحضر حيثما وحينما يكون ذلك ملائماً. ومع ذلك، فالمؤتمر على علم أيضاً بأن المكسيك لن تقف عقبة أمام إمكانية تجديد ولاية فريق عامل.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أقدم اقتراحاً عملياً يتمثل في أن يُعدّ الرئيس النص استناداً إلى الصياغة التي استخدمت في النص المتعلق بالفريق العامل السابق. وسيكون من المهرق لنا ومن غير المجدي إلى حد كبير الالتزام بإعادة التفاوض على نص لتجديد ولاية فريق عامل أنشئ بالفعل. وسيكون من سوء الطالع ومن تنكب البداية الصائبة هذا العام أن نصرف وقتنا في التفاوض بشأن صياغة قرار بسيط نسبياً ومماثل للقرار الذي اعتمد في العام الماضي عوض تكريس أنفسنا لمناقشة برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك.

لقد استمعنا إلى جميع الملاحظات والتعليقات ذات الصلة، وأود أن أشكركم جزيل الشكر. ومشروع المقرر أمامكم الآن. ويمكن لأي وفد يرغب في إجراء تعديلات أو تغييرات أن يقدم ذلك كتابة إلى الأمانة. وستكون الساعة ١٧/٠٠ من يوم الغد، الأربعاء ٥ شباط/فبراير، آخر موعد لذلك.

وبهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء الموافق ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠. وقبل أن نرفع الجلسة، أود أن أعطي الكلمة لأمين المؤتمر لقراءة إعلان.

السيد فونغ (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): لقد عممنا، في الأسبوع الماضي، مشروع قائمة مؤقتة بالمشاركين ودعوتكم إلى إرسال تصويباتكم أو تعديلاتكم. ونود أن نشكر الوفود التي فعلت ذلك، ونود أن ندعو الوفود التالية التي لم ترسل بعد تعديلاتها إلى القيام بذلك: جمهورية إيران الإسلامية، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، ونيجيريا. ويرجى تقلبم أية تغييرات تودون إدراجها في القائمة حتى نتمكن من وضعها في صيغتها النهائية ونشرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أمين المؤتمر على هذا الإعلان المفيد. وأعلن رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.